اخبار المالية

دائرة المالية
Department of Finance

حكومة دبي
GOVERNMENT OF DUBAI

العـــدد : 37

7—13 سبتمبر

نشرة اقتصادية مالية تصدر عن إدارة الدراسات الإقتصادية والمالية بـ دائرة المالية – حكومة دبي

توقع نمو اقتصاد دبي 4% خلال 2010 بقيادة قطاعاته التقليدية

عزز الأداء القوي لكافة القطاعات الرئيسية في اقتصاد دبي من فرص ترسيخ التعافي والعودة إلى تحقيق نمو يتوقع أن يتراوح بين 2 إلى 4% هذا العام، وفقاً للمدير العام لغرفة تجارة وصناعة دبي حمد بوعميم الذي أشار إلى انه رغم استمرار بعض التحديات، إلا أن جميع المؤشرات تشير إلى تعافي اقتصاد الإمارة من الانعكاسات السلبية للأزمة المالية العالمية، ودلل على ذلك بازدهار قطاع التجارة وتأسيس الشركات وزيادة أعداد المسافرين وافتتاح مطار مكتوم.وأكد خبراء اقتصاد أن علامات التعافي التي بدأت ترتسم تدريجيا على كافة القطاعات باستثناء قطاع العقارات الذي يتوقع أن يراوح مكانه لنحو ثلاث سنوات على الأقل، أسهمت بشكل سريع في استعادة ثقة المستثمرين في دبي وتنامي قدرتها التنافسية. وتعكس الأرقام الرسمية الصادرة حديثاً قدرة اقتصاد دبي من الخروج بصلابة من نفق الأزمة والانطلاق نحو التعافي بعد أن أدى انخفاض أسعار الإيجارات وتكاليف الأعمال إلى تراجع مستويات التضخم إلى 0.6 % خلال النصف الأول من 2010 مقارنة مع 4.9%، خلال عام 2009 وذلك في الوقت الذي واصلت في حركة المسافرين عبر مطار دبي في الارتفاع بزيادة قدرها 14.3% خلال شهر يوليو الماضي، بالإضافة إلى النمو القوي في حجم المبادلات التجارية غير النفطية مع العالم خلال النصف الأول التي زادت بنسبة نمو 18%، لتصل إلى أكثر من 279. 2 مليار درهم.ويشير المدير العام لغرفة تجارة وصناعة دبي في تصريحات لـ"الاتحاد" إلى أن الأزمة المالية العالمية أكدت أن قطاعات التجارة والتصدير والخدمات اللوجيستية والمالية والسياحة هي القطاعات الأساسية المحفزة لنمو اقتصاد دبي، مشيراً إلى أن هذه القطاعات هي ركائز اقتصاد الإمارة على الدوام في ظل تراجع دور قطاعي العقارات والبناء.

تعليق

على صعيد السياسة المالية لحكومة دبي فقد عكست الموازنة العامة لدبي لعام 2010 والتي اعتمدت في يناير الماضي إستراتيجية واضحة المعالم لتحقيق معدلات نمو اقتصادي ومعاكسة الدورة الاقتصادية المصاحبة للأزمة الاقتصادية العالمية، كما أن موجهات الموازنة تتماشى مع أفضل الممارسات العالمية في مجال تفعيل دور السياسة المالية لإدارة الاقتصاد الكلي. علاوة على ذلك، أن أهداف الموازنة لا تقتصر على الجوانب المالية والاقتصادية فحسب بل تطال الجانب الاجتماعي وذلك من خلال بند الإنفاق على الخدمات الاجتماعية والتي تستهدف رفع معدلات الرفاه الاجتماعي وتحقيق الاستقرار الاجتماعي للمواطنين. وتنطوي الموازنة على سياسة مالية توسعية من شأنها تعزيز حركة السيولة المحلية وبالتالي زيادة الطلب الكلي الفعّال لمقابلة فائض العرض والاتجاهات الانكماشية لاسيما في بعض القطاعات كنتيجة طبيعية لتداعيات الأزمة الاقتصادية التي تلف العالم منذ أكثر من عام. كما أن هيكل الموازنة لهذا العام قد رفع من احتمالات تحقق التنبؤات التي نشرتها العديد من التقارير الصادرة من المنظمات الدولية فضلاً عن المؤشرات المحلية حول إمكانية ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي لدبي خلال العام الحالي 2010 بصورة قياسية وكذلك الأعوام التالية مقارنة بالعام الماضي 2009.

المصدر: **الاتحاد**

الدولية

العجز التجاري الأمريكي يتقلص
صفحة 02 ◄

بريطانيا تخطط لتخفيض الإنفاق بقيمة 6 مليارات دولار
صفحة 02 ◄

الاقليمية

2.56 مليار دولار قيمة صادرات لبنان الصناعية عربية
صفحة 03 ◄

مصر تفتح 8 مناطق تجارية أمام المستثمرين المحليين والأجانب
صفحة 03◄

المحلية

أصداء الاتفاق بين «دبي العالمية» والدائنين تتوالى
صفحة 04 ◄

دبي تخرج من قائمة أغلى 20 مدينة للوافدين
صفحة 04◄

المقال الأسبوعي : الحوكمة في البنوك
صفحة 06◄

العجز التجاري الأمريكي يتقلص..وإعانات البطالة تنخفض 27 ألفا

تراجع العجز التجاري الأمريكي أكثر من المتوقع في يوليو مع انخفاض الواردات وارتفاع الصادرات إلى أعلى مستوى منذ أغسطس 2008 مما قد ينعش الآمال بشأن النمو الاقتصادي في الربع الثالث. وتراجع العجز التجاري 14% على أساس شهري إلى 42.8 مليار دولار، أي دون متوسط توقعات الاقتصاديين البالغ 47.3 مليار دولار. وارتفعت الصادرات 1.8% إلى 153.3مليار دولار مدعومة بالطلب الخارجي القوي على الطائرات المدنية الأمريكية والآلات وأجهزة الكمبيوتر وسلع رأسمالية أخرى. من جهة أخرى، تراجعت الطلبات الجديدة للحصول على إعانة البطالة الأمريكية أكثر من المتوقع في الأسبوع الماضي مسجلة أدنى مستوى في شهرين في مؤشر مبشر لسوق العمل المضطربة. وقالت وزارة العمل إن الطلبات الجديدة للحصول على إعانة البطالة الحكومية انخفضت 27 ألفا إلى 451 ألفا معدلة لتناسب التغيرات الموسمية وهو أدنى مستوى منذ الأسبوع الذي انتهى في العاشر من يوليو. وكان محللون قد توقعوا انخفاض الطلبات إلى 470 ألفا من 478 ألفا معدلة بالزيادة من 472 ألفا في الأسبوع السابق.

المصدر: **رويترز**

بريطانيا تخطط لتخفيض الإنفاق بقيمة 6 مليارات دولار

يخطط وزير المالية البريطاني جورج اوزبورن لتخفيضات إضافية قيمتها 4 مليارات جنيه إسترليني (6.19 مليار دولار) في إنفاق الرعاية الاجتماعية فوق خفض مخطط بالفعل بقيمة 11 مليار إسترليني للفاتورة السنوية. وأضافت أن اوزبورن سيقدم تفاصيل التخفيضات في مراجعة للإنفاق في أكتوبر ستشرح أيضا كيف ستنفذ الحكومة تخفيضات قدرها 25 بالمائة أعلنتها في وقت سابق لميزانيات الكثير من الإدارات الحكومية. وأوضح اوزبورن "أننا نقوم بإصلاح نظام استحقاقات العمل حتى يكون هناك حافز قوي جدا للناس الذين يمكنهم العمل أن يحصلوا على عمل". وأشار إلى أن الناس الذين يعتقدون أنهم يمكنهم الاكتفاء بخيار لأسلوب حياة يجلسون فيها بلا عمل ويستفيدون من إعانة البطالة ذلك الخيار سينتهي. ويمثل إجمالي الخفض المزمع في ميزانية الرعاية الاجتماعية والبالغ 15 مليار إسترليني يمثل حوالي 6 بالمائة من مجمل الإنفاق في ذلك المجال.

المصدر: **رويترز**

منظمون عالميون يوافقون على تشديد اللوائح المصرفية في بال 3

اتفق منظمون عالميون في إطار سعيهم لمنع أي تكرار للازمة الائتمانية العالمية على إلزام البنوك بزيادة الكمية التي ينبغي أن تحتفظ بها من رأسمالها الممتاز الأساسي لأكثر من ثلاثة أمثال. وستلزم إصلاحات "بال 3" البنوك بالاحتفاظ برأسمال ممتاز -يعرف باسم "رأسمال أساسي من المستوى الأول" ويتألف من أسهم أو أرباح مستبقاة- يعادل 4.5 في المائة على الأقل من أصولها التي تكتنفها المخاطر. ويمثل هذا ارتفاعا من نسبة اثنين في المائة فقط بموجب اللوائح الحالية. وعلاوة على ذلك سيكون على البنوك تكوين احتياطي جديد منفصل " لتحويل رأس المال" يتألف من أسهم عادية ويعادل 2.5 في المائة من الأصول. وسيرفع ذلك شرط رأس المال الممتاز الإجمالي إلى سبعة في المائة. وتم التوصل إلى الاتفاق في اجتماع لمحافظي البنوك المركزية ومشرفين كبار من 27 دولة برئاسة رئيس البنك المركزي الأوروبي جان كلود تريشيه. وقال تريشيه في بيان "الاتفاقات التي تم التوصل إليها اليوم تعزيز جوهري للمعايير الرأسمالية العالمية." وأضاف "ستكون مساهمتها كبيرة في الاستقرار المالي والنمو على المدى الطويل." ولتخفيف العبء على البنوك فسوف تمنح سنوات للالتزام بالمتطلبات الجديدة. وستسري لائحة رأس المال من المستوى الأول اعتبارا من يناير 2015 على أن يطبق احتياطي تحويل رأس المال تدريجيا بين يناير 2016 ويناير 2019 . ورغم ذلك تمثل لوائح بال 3 اكبر تغيير في التنظيمات المصرفية العالمية على مدى عقود. ويأمل المنظمون أن تدفع تلك التغييرات البنوك تجاه استراتيجيات أعمال اقل مخاطرة وأن تسهم في ضمان أن يكون لديها احتياطيات تكفي لتحمل الصدمات المالية دون الاحتياج لبرامج إنقاذ من أموال دافعي الضرائب. وفي أعقاب الأزمة المالية العالمية التي نتجت جزئيا عن تعاملات خطرة للبنوك دعا زعماء مجموعة العشرين الجهات التنظيمية ومسئولي البنوك المركزية في 2009 إلى العمل لوضع لوائح أكثر صرامة بخصوص رؤوس الأموال المصرفية. ومن المقرر أن يصدق زعماء مجموعة العشرين على الاتفاق حين يجتمعون في سول في نوفمبر.

المصدر: **رويترز**

2.56 مليار دولار قيمة صادرات لبنان الصناعية

اظهر تقرير دوري لوزارة الصناعة ارتفاع صادرات لبنان الصناعية في الأشهر السبعة الأولى من العام 2010 قياسا على الفترة نفسها من عام 2009. وبلغت قيمة الصادرات الصناعية حتى شهر يوليو الماضي 2.56 مليار دولار بينما كانت سجلت في الفترة نفسها من العام 2009 بحدود 1.516 مليار دولار، أي بزيادة 540 مليون دولار. وارتفعت صادرات لبنان الصناعية في يوليو الماضي بنسبة 37.77 % مقارنة بالشهر نفسه من العام 2009. وأشار التقرير إلى أن قيمة الصادرات الصناعية اللبنانية في شهر يوليو الماضي بلغت 270 مليون دولار فيما بلغ في الشهر نفسه لعام 2009 بحدود 196 مليون دولار، أي بزيادة 74 مليون دولار. وبلغت قيمة صادرات لبنان من الأجهزة والمعدات الكهربائية خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2010 بحدود 432 مليون دولار ومن المعادن بحدود 270 مليون دولار ومن المواد الغذائية بحدود 188 مليون دولار. وبلغت قيمة المنتجات الصناعة الكيميائية بحدود 172 مليون دولار والورق ومصنوعاته 132 مليون دولار حتى نهاية يوليو الماضي بينما بلغ مجموع حجم استيراد الآلات والمعدات الصناعية من بداية في العام 2010 وحتى شهر يوليو/تموز 136 مليون.

المصدر: **العرب اونلاين**

الكويت تعتزم بناء 4 مفاعلات نووية بحلول 2022

قال مسئول كويتي رفيع في اللجنة الوطنية للطاقة النووية قوله أن الكويت، وهي رابع أكبر مصدر للنفط في العالم، قررت بناء 4 مفاعلات نووية بحلول 2022. ونقلت وكالة أنباء الكويت عن أمين عام اللجنة الوطنية الكويتية لاستخدامات الطاقة النووية للأغراض السلمية الدكتور أحمد بشارة قوله إنه يجري بحث عدة خيارات لتطوير القطاع النووي وسيتم إصدار خطة عامة في يناير المقبل. وقال بشارة أن الكويت تجري محادثات مع شركاء دوليين لإيجاد مزيج مناسب لإنتاج الكهرباء بالطاقة النووية خلال السنوات العشرين القادمة. ونقل عنه قوله أن التحليل المبدئي أظهر أن الطاقة النووية خيار ممكن إذا بقيت أسعار النفط فوق 45 دولارا للبرميل. ووقع بشارة اتفاقية للتعاون في اليابان الأسبوع الماضي لتوسيع القدرة النووية في الدولة الخليجية مما زاد من احتمالات إبرام اتفاقيات جذابة أمام الشركات اليابانية. ووقعت الكويت اتفاقية للتعاون النووي مع فرنسا في ابريل. وأضاف بشارة أنه من المتوقع زيادة الطلب على الكهرباء في الكويت بنسبة 7 في المائة سنويا. وطلبت الدولة العضو في منظمة أوبك في الآونة الأخيرة المزيد من الضمانات من إيران بشأن سلامة مفاعل الطاقة النووية في بوشهر الذي بدأت طهران تغذيته بالوقود لأنها تخشى من أن يلوث المفاعل مياه الخليج. وتتطلع الكويت إلى تعزيز طاقة إنتاج النفط إلى أربعة ملايين برميل يوميا بحلول عام 2020 مقارنة بإنتاج 3.1 حاليا. كما تعتزم تعزيز إنتاج الغاز إلى أربعة مليارات قدم مكعب يوميا بحلول عام 2030.

المصدر: **BBC Arabic**

مصر تفتح 8 مناطق تجارية أمام المستثمرين المحليين والأجانب

ذكرت وكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية أن وزارة التجارة والصناعة تعتزم طرح ثماني مناطق تجارية متخصصة في ست مدن على المستثمرين المحليين والأجانب عقب أجازة عيد الفطر وتتوقع أن تجذب تلك المناطق استثمارات تصل قيمتها إلى 750 مليون جنيه (131.6 مليون دولار). وقالت الوكالة أن وزير التجارة والصناعة رشيد محمد رشيد أعلن أن الوزارة ستطرح على المستثمرين المحليين والأجانب من خلال هيئة تنمية التجارة الداخلية ثماني مناطق تجارية متخصصة على مساحة 500 ألف متر مربع في ست مدن هي دمنهور وكفر الدوار والمنصورة وطنطا وبنى سويف وبورسعيد. وقال رشيد "طرح تلك المناطق يأتي في إطار خطة الوزارة لتطوير قطاع التجارة الداخلية والتوسع في إنشاء مناطق تجارية متخصصة... حجم الاستثمارات المتوقعة يصل إلى 750 مليون جنيه." وأوضح الوزير أنه سيجري طرح كراسات الشروط ابتداء من أول أكتوبر حتى نهاية نوفمبر تشرين الثاني وسيتم التخصيص والتعاقد في شهر ديسمبر. وأضاف أنه سيجري طرح مرحلة ثانية من الأراضي المخصصة لإنشاء المناطق التجارية المتخصصة قبل نهاية العام للوصول بهذه المناطق إلى 16 منطقة في مختلف محافظات الدلتا والصعيد. وأشار رشيد إلى أن الوزارة تنفذ حاليا خطة متكاملة لتنمية وتطوير التجارة حتى عام 2013 وتستهدف تلك الخطة رفع معدل نمو التجارة الداخلية من ستة بالمائة إلى 12 بالمائة وزيادة الاستثمارات في التجارة الداخلية من 5 مليارات جنيه إلى نحو 35 مليارا.

المصدر: **رويترز**

أصداء الاتفاق بين «دبي العالمية» والدائنين تتوالى

تتوالى أصداء الاتفاق بين شركة دبي العالمية والدائنين على خطة الشركة لإعادة هيكلة ديونها تتوالى. وأكد مسئولون بالقطاع المالي والمصرفي ورجال أعمال ومحللون ماليون أن الاتفاق يعزز الثقة في اقتصاد دبي وأنه دليل قوي جديد على ديناميكية دبي في إيجاد حلول لمشكلات الأزمة المالية العالمية. أكد سليمان المزروعي مدير عام شؤون الاتصال المؤسسي في بنك الإمارات دبي الوطني على أن الاتفاق يعزز الثقة في حكومة دبي بصورة قوية ويؤكد للعالم أجمع أن دبي قادرة على حل جميع المشكلات التي واجهتها بسبب الأزمة المالية العالمية، كما أن هذا الاتفاق دليل قوي جديد على ديناميكية دبي في إيجاد حلول لمشكلات الأزمة المالية العالمية . وقال: بلاشك أعتقد أن هذا الاتفاق يشكل دفعة إيجابية كبيرة لشركات واقتصاد دبي بصفة خاصة واقتصاد الإمارات بصفة عامة حيث سيقوي الثقة فيه وسيعيد لأسواق المال والقطاعين المصرفي والعقاري وهجهم القوي مرة أخري. وأشار إلي أن الاتفاق يمثل خطوة مهمة وإيجابية جدا ستدعم اقتصاد دبي وتبرهن للمستثمرين الأجانب بصفة خاصة مدي التزام الحكومة القوي بصفة عامة ودبي العالمية بصفة خاصة بتنفيذ التزاماتها الأمر الذي سيساعد بقوة على زيادة التدفقات الاستثمارية الأجنبية وتشجيع الرساميل والأموال الخارجية إلي التوافد على دبي بقوة خاصة طالما رأي العالم أجمع إصرار دبي القوي على تجاوز كل مطبات الأزمة المالية العالمية، وبلاشك فإن دبي ستظل مقصد المستثمرين الأجانب في المنطقة وستشهد الأيام المقبلة على صحة ذلك.

تعليق

أن التوصل إلى اتفاق يعد مؤشراً عملياً على عودة الثقة، فهو بمثابة تصويت جماعي من جانب البنوك المقرضة بثقتهم في الآفاق الواعدة لاقتصاد إمارة دبي وقدرتها على الوفاء بالالتزامات المستحقة عليها، وهو ما يمثل مؤشرا يدلل على اعتزام الجهات الدائنة أن تكون جزءا من منظومة نمو إمارة دبي، ويدلل ذلك على إصرارها على مواصلة تواجدها ونشاطها في الأسواق المحلية. و سينطوي الاتفاق على انعكاسات إيجابية بالنسبة لثقة المستثمرين، وكذلك قدرة الاقتصاد على التعافي واسترداد المكاسب التي ربما خسرها خلال العامين الماضيين، وهو ما سيكون له أثر إيجابي وإن كان تدريجياً على الأسواق المالية بشكل عام.

المصدر: **البيان**

البنوك الإماراتية تقلص تمويل الإنشاءات 2,3% بالنصف الأول من 2010

قلصت البنوك العاملة في السوق المحلية تمويلاتها لقطاع الانشاءات، بنسبة 2.3% تعادل 2.87 مليار درهم خلال النصف الأول من العام الجاري، حيث بلغ رصيد القروض المقدمة للقطاع 123.14 مليار درهم بنهاية يونيو الماضي مقارنة مع 126 مليار درهم تقريبا بنهاية ديسمبر 2009، بحسب النشرة الإحصائية الصادرة حديثا عن المصرف المركزي. وكان قطاع الإنشاءات في الإمارات عانى من مشاكل كبيرة في أعقاب الأزمة المالية العالمية حيث تعرضت مشاريع كبرى للإلغاء والتجميد بسبب نقص السيولة لاسيما في دبي. وتراجع أيضاً رصيد القروض الممنوحة لقطاع التجارة، وفقا لما نشرته "الإتحاد" الإماراتية بقيمة 4.5 مليار درهم تعادل انخفاضا بنسبة 4.47% ليبلغ 96 مليار درهم بنهاية يونيو مقارنة مع 100.5 مليار درهم تقريبا بنهاية العام الماضي. وتظهر المحصلة النهائية لمحفظة القروض والتسهيلات التي قدمتها البنوك للمقيمين في الدولة زيادة بنسبة 0.8% خلال النصف الأول من العام الحالي، تعادل 7.89 مليار درهم، لتصل إلى 966.48 مليار درهم بنهاية يونيو مقارنة مع958.59 مليار درهم بنهاية ديسمبر 2009. وتوزعت التسهيلات والقروض على 12 تصنيفا اقتصاديا في السوق المحلية وفقا لنشرة "المركزي".

المصدر: **الأسواق.نت**

دبي تخرج من قائمة أغلى 20 مدينة للوافدين وبيروت تحتل المركز الأول في الشرق الأوسط

خرجت دبي من قائمة أغلى 20 مدينة في العالم بالنسبة للعمالة الوافدة، لتحتل المرتبة 31 وفقا لمؤشر مؤسسة "يوروكوست إنترناشونال" لأسعار الإيجارات للوافدين. وقالت المؤسسة "إن مدن مثل دبي وبكين وشنغهاي لم تعد موجودة في أغلى 20 مدينة"، مضيفة أن دبي شهدت انخفاضا مذهلا في الإيجارات بالنسبة للوافدين في عام 2009". ولفتت إلى أن "بيروت وسيدني وريو دي جانيرو ارتفع ترتيبها لتدخل قائمة أغلى 20 مدينة في العالم". وأوضحت مؤسسة "يوروكوست إنترناشونال" أن بيروت تحتل العام الحالي المركز العاشر في غلاء إيجارات الأبنية المخصصة لسكن الوافدين. وتقدمت العاصمة اللبنانية على باريس وأبوظبي وأمستردام وجنيف وريو دي جانيرو في غلاء الإيجارات، بينما احتلت المراكز التسعة الأولى في غلاء الإيجارات سنغافورة وأوساكا ومدينة نيويورك وموسكو وهونغ كونغ ولندن. وبقيت طوكيو المدينة الأكثر غلاء في العالم بالنسبة لقاطنيها من الوافدين. وتحتل بيروت المركز الأول في الشرق الأوسط بين المدن الأكثر غلاء العام الحالي بسبب تزايد إيجارات المباني، متقدمة بمرتبتين عن أبوظبي. وأكدت المؤسسة أن "انخفاض الأسعار كان أكثر وضوحا في دبي حيث تراوح بين 30 و50% وفقا لنوع السكن".

المصدر: **الأسواق.نت**

مخصصات البنوك عن قروضها لـ "دبي العالمية" تقتصر على "فارق التكلفة

تستعد البنوك المحلية الدائنة ل "دبي العالمية" لتجنيب ما تبقى من مخصصات "فارق التكلفة" في ديونها لشركة "دبي العالمية" في الربع الثالث من العام الجاري، وعقب الاتفاق الذي توصلت إليه مع البنوك الدائنة الأسبوع الماضي . ستقوم البنوك التي لم تحتسب مخصصات "فارق التكلفة" في قروضها للشركة إلى رفع هذه المخصصات من أرباح الربع الثالث، فيما تستعد بنوك أخرى لتحويل الاحتياطيات النقدية التي قامت برفعها على شكل مخصصات عامة في الربع الثاني لتغطية هذا الفارق، وذلك وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية التي تلزمها بذلك، في حين قد لا تعمد البنوك التي قامت باحتساب كامل المخصصات مقابل هذه الديون إلى تجنيب المزيد من المخصصات في الربع الثالث . واستبعد خبراء ومصرفيون أن يقوم المصرف المركزي بإلزام البنوك المحلية الدائنة ل "دبي العالمية" بمخصصات مقابل ديونها للشركة مع وضوح الرؤية في أعقاب اتفاق الشركة مع 6 .99% من الدائنين على عرض السداد الذي تقدمت به للبنوك بموجب عملية إعادة الهيكلة التي تقوم بها حالياً . وقال الخبراء أن المخصصات التي ستكون البنوك ملزمة بها والتي يتوقع ألا تتجاوز 25% من إجمالي ديونها ستكون وفقا للمعايير المحاسبية الدولية التي تعتمدها البنوك، ولفتوا إلى أن البنوك التي قامت بأخذ مخصصات مقابل قروض دبي العالمية في الربع الثاني من العام الجاري قد لا تكون مضطرة إلى أخذ المزيد في الربع الثالث . وأضاف الخبراء أن البنوك الدائنة التي فضلت التريث قبل القيام برفع مخصصات فارق التكلفة في ديون دبي العالمية ستكون مجبرة على احتسابها في الربع الثالث، وعدم ترحيلها إلى حساب الأرباح والخسائر السنوية بموجب المعايير المحاسبية التي تلزمها بذلك .

وأضاف الخبراء أن البنوك ملزمة بأخذ الاحتياطيات عبر احتساب مخصصات عامة من أرباح الربع الثاني ستقوم بتحويلها من بند المخصصات العام إلى بند مخصصات الديون المتعثرة والمشكوك في تحصيلها وتحويل الفائض إلى حساب الأرباح والخسائر في حال وجوده . وكانت بعض البنوك المحلية الدائنة لشركة "دبي العالمية" قامت في الربع الثاني من العام الجاري باحتساب مخصصات مقابل قروضها ل "دبي العالمية" بشكل مباشر، فيما قام بعضها باحتسابها على شكل مخصصات عامة .

المصدر: **الخليج**

الحوكمة في البنوك

مفهوم الحوكمة المؤسسية:

عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) عام 1999 الحوكمة بأنها نظام يتم بواسطته توجيه منظمات الأعمال والرقابة عليها، حيث تحدد هيكل وإطار توزيع الواجبات والمسؤوليات بين المشاركين في الشركة المساهمة، مثل مجلس الإدارة، والمديرين، وغيرهم من ذوي المصالح.وتضع القواعد والأحكام لاتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الشركة المساهمة. وبهذا الإجراء، فإن الحوكمة المؤسسية تعطي الهيكل الملائم الذي تستطيع من خلاله الشركة وضع أهدافها، والوسائل اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، والعمل على مراقبة الأداء. ويجب أن تزود الحوكمة المؤسسية الجيدة الحوافز المعقولة لكل من مجلس الإدارة، والإدارة من أجل متابعة تحقيق الأهداف التي تكون لمصلحة الشركة (البنك) والمساهمين، وأن تسهل من عملية الرقابة الفعالة، وبالتالي تشجيع الشركات (البنوك) على استخدام مواردها المتاحة بشكل كفء . وقد قامت هذه المنظمة بمراجعة وتعديل مبادئها الخاصة بحوكمة المؤسسات سنة2004، حيث أصبحت تتضمن المبادئ الستة التالية

1- وضع أسس نظام فعال لحوكمة المؤسسة: ينبغي على نظام حوكمة المؤسسة أن يساهم في تحقيق الشفافية وكفاءة الأسواق، وأن يكون متوافقا مع دولة القانون، ويحدد بشكل واضح توزيع المسؤوليات بين الهيئات المتخصصة في مجال الرقابة ، التنظيم، وتطبيق النصوص؛

2- حقوق المساهمين وأهم وظائف أصحاب رأس المال: ينبغي لأي نظام حوكمة المؤسسة أن يحمي ويسهل ممارسة المساهمين لحقوقهم؛

3- معاملة عادلة للمساهمين: ينبغي أن يضمن نظام حوكمة المؤسسة معاملة عادلة لكل المساهمين، بما فيهم الأقلية والأجانب. وكل المساهمين يجب أن يحصلوا على تعويض فعلي عند التعدي على حقوقهم؛

4- دور مختلف أصحاب المصلحة في حوكمة المؤسسة: ينبغي أن يعترف نظام حوكمة المؤسسة بحقوق مختلف أصحاب المصلحة، وفقا للقانون الساري أو وفقا للاتفاقيات المتبادلة، ويشجع التعاون الفعال بين الشركات ومختلف أصحاب المصلحة بهدف خلق الثروة ومناصب شغل، وضمان استمرارية المؤسسات ذات الصحة المالية؛

5- الشفافية ونشر المعلومات: ينبغي عل نظام حوكمة المؤسسة أن يضمن نشر المعلومات الصحيحة، في الوقت المناسب، عن كل المواضيع الهامة المتعلقة بالمؤسسة، لاسيما الوضع المالي، النتائج، المساهمون وحوكمة المؤسسة؛

6- مسؤولية مجلس الإدارة: ينبغي على حوكمة المؤسسة أن تؤمن قيادة إستراتيجية للمؤسسة ورقابة فعلية للتسيير من قبل مجلس الإدارة، وكذلك مسؤولية وأمانة مجلس الإدارة تجاه الشركات ومساهميها. وقد بينت المبادئ العالمية المذكورة للحوكمة بأن أعضاء مجلس الإدارة يضطلعون بنوعين من الواجبات عند قيامهم بعملهم وهما :

- واجب العناية اللازمة (Duty Of Care): ويتطلب أن يكون مجلس الإدارة يقظا وحذرا وأن يبذل الجهد والحرص والعناية اللازمة في اتخاذ القرار، وأن يتوفر في الشركة إجراءات وأنظمة كافية وسليمة. وأن تكون الشركة ملتزمة بالقوانين والأنظمة والتعليمات الموضوعة.
- واجب الإخلاص في العمل (Duty Of Loyalty): ويشمل ذلك المعاملة المتساوية للمساهمين والمعاملات مع الأطراف ذات المصالح ووضع سياسات ملائمة للرواتب والمكافآت وغير ذلك.

أهمية الحوكمة الجيدة في البنوك:

ويمكن تلخيص أهمية الحوكمة الجيدة في البنوك في النقاط التالية

- تعتبر الحوكمة المؤسسية نظاما يتم بموجبه توجيه ورقابة العمليات التشغيلية للبنوك؛
- تمثل الحوكمة المؤسسية الجيدة عنصرا رئيسيا في تحسين الكفاءة الاقتصادية وسوء هذه الحوكمة على العكس من ذلك وخاصة في البنوك يمكن أن يؤثر على الاستقرار الاقتصادي والمالي. وخير دليل على ذلك، ما حصل في الأزمة المالية الآسيوية؛

وهناك مسؤوليات رئيسية لمجلس الإدارة والإدارة العليا في مجال حوكمة البنوك(سنتطرق لها لاحقا)؛

للبنك المركزي دور في تعزيز وتشجيع الحوكمة المؤسسية في البنوك التجارية وذلك للأسباب التالية:

- إن تطبيق الحوكمة المؤسسية الجيدة يقع ضمن المسؤوليات الإشرافية للبنك المركزي؛
- إن البنوك التجارية تختلف عن غيرها من الشركات المساهمة لأن طبيعة عملها تحمل المخاطر، إضافة إلى كون هذه البنوك مسئولة عن المحافظة على أموال الغير (المودعين) ؛
- نتيجة لتعرض البنوك لهذه المخاطر وبسبب تداول أسهمها في بورصة الأوراق المالية، فإن وجود الحوكمة المؤسسية مسألة مهمة وضرورية لهذه البنوك؛
- يحتاج أعضاء مجلس الإدارة في البنوك ضمان أن المخاطر التي تتعرض لها طبيعة أعمال البنوك تدار بشكل سليم، ،وأن لدى البنك المركزي المسؤولية القانونية للتأكد من ذلك؛
- وهذا لا يعني بأن مجلس الإدارة يجب عليه تكوين سياسات إدارة المخاطر بنفسه، ولكن يجب عليه التأكد والمصادقة على مثل هذه السياسات؛

- يجب أن نعترف بأنه ليس من السهل الحصول على أعضاء مجلس الإدارة مستقلين بشكل حقيقي، أو الأعضاء الذين يمكن أن يقفوا في وجه المساهمين المسيطرين على رأس مال البنك؛
- هناك أيضا المخاطر المتمثلة بتعيين أعضاء مجلس إدارة يطلق عليهم:"شبه مستقلين" لإعطاء انطباع خاطئ للحوكمة المؤسسية.

لجنة بازل والحوكمة المؤسسية للبنوك:

أصدرت لجنة بازل للإشراف على البنوك في شهر سبتمبر 1999 نشرة بعنوان " تحسين الحوكمة المؤسسية للبنوك"(Enhancing Corporate Governance For Banking Organizations) كجزء من الجهود المستمرة للتطرق لمواضيع الإشراف البنكي، وقد نشطت لجنة بازل للإشراف البنكي للحصول على الخبرة الإشرافية المجمعة من أعضائها وغيرهم والتي تمثلت في إصدار توجيه إشرافي من أجل تسريع ممارسات بنكية آمنة ومعقولة.حيث لا يمكن أن يعمل الإشراف بشكل جيد إذا لم تكن الحوكمة المؤسسية تعمل حسب الإطار المخطط لها.وبالتالي فإن المشرفين في البنوك لهم مصلحة قوية في ضمان وجود حوكمة مؤسسية فعالة في كل منظمة بنكية، حيث أن الخبرة الإشرافية تشدد على ضرورة وجود المستويات المناسبة للمساءلة وفحص الأرصدة في كل بنك. فالحوكمة المؤسسية المقبولة تجعل من عمل المشرفين أكثر سهولة. كما أنها تمكن من أن تساهم في إيجاد علاقات عمل تعاونية بين إدارة البنك والمشرفين (دهمش، اسحق أبو زر، 2003، ص27-30) . وقد أصدرت لجنة بازل عدة أوراق عمل حول مواضيع محددة، حيث تم فيها التركيز على أهمية الحوكمة المؤسسية وتشمل هذه الأوراق ما يلي (دهمش، اسحق أبو زر، 2003، ص27-30) :

- مبادئ إدارة مخاطر معدل الفائدة (سبتمبر1998)؛
- تحسين شفافية البنك (سبتمبر1998)؛
- إطار لنظم الرقابة الداخلية في المنظمات البنكية (سبتمبر1998)؛
- مبادئ إدارة مخاطر الائتمان (ماي 1998)؛

وقد بينت هذه الأوراق حقيقة أن الاستراتيجيات والأساليب الفنية والتي تعتبر أساسية للحوكمة المؤسسية السليمة داخل الجهاز المصرفي تتكون من عدة عناصر، نذكر منها (بنك الإسكندرية، 2003):

- توافر دليل عمل ومعايير للسلوك الملائم، ونظام لقياس مدى الالتزام بهذه المعايير؛
- توافر إستراتيجية واضحة للمؤسسة، يتم على ضوئها قياس نجاح المنشأة ككل، ومدى مساهمة الأفراد في هذا النجاح؛
- التوزيع السليم للمسؤوليات ومراكز اتخاذ القرار، متضمنا نظام هرمي لسلطات الاعتماد المتدرجة بداية من الأفراد وحتى مجلس الإدارة؛
- وضع آلية للتعاون والتفاعل بين مجلس الإدارة والإدارة العليا ومراجعة الحسابات؛
- توافر نظم قوية للرقابة الداخلية، تتضمن وظائف المراجعة الداخلية والخارجية، ووظائف إدارة المخاطر؛
- رقابة خاصة لمراكز المخاطر في المواقع التي يتصاعد فيها احتمال تضارب المصالح، بما في ذلك علاقات العمل مع المقترضين المرتبطين بالبنك وكبار المساهمين والإدارة العليا ومتخذي القرارات الرئيسية في المؤسسة؛
- الحوافز المالية والإدارية للإدارة العليا والتي تحقق العمل بطريقة ملائمة، وأيضا بالنسبة للموظفين سواء كانت في شكل مكافآت أو ترقيات أو أي شكل آخر؛
- تدفق مناسب للمعلومات سواء إلى داخل البنك أو خارجه.

كما أشارت ورقة أخرى صادرة عن لجنة بازل خاصة الحوكمة والإشراف عليها Corporate Governance And Oversight على ما يلي :

- يجب الحصول على موافقة من مجلس إدارة البنك أو إحدى اللجان المختصة وكذلك من الإدارة العليا على كافة النواحي المادية لعمليات التصنيف والتقدير ويجب أن يكون لدى تلك الأطراف فهم عام عن نظام البنك لتصنيف المخاطر ومفهوم تفصيلي عن التقارير الإدارية المصاحبة.ويجب على الإدارات العليا أن تقدم إخطارا لمجلس الإدارة أو اللجنة المختصة له عن أي تغييرات مادية أو استثناءات من السياسات المقررة قد تؤثر ماديا على عمليات نظام التصنيف الخاص بالبنك.

- يجب أن يكون لدى الإدارة العليا مفهوم جيد عن تصميم نظام التصنيف وكيفية عمله، كما يجب عليها أن توافق على الاختلافات المادية بين الإجراءات الموضوعة والممارسة الفعلية، ويجب على الإدارة أيضا أن تتأكد باستمرار من سلامة عمل النظام.

- يجب أن يكون التصنيف الداخلي جزءا أساسيا من عملية التقارير لتلك الأطراف. ويجب أن تضم التقارير شكل المخاطر وفقا للدرجة، والتغير فيما بين درجات التعرض، وتقدير المعايير ذات الصلة بالنسبة لكل درجة ، ومقارنة معدلات التعثر في مقابل التوقعات. وقد يختلف عدد مرات تقديم التقارير طبقا لأهمية ونوع المعلومات ومستوى الجهة التي تقدم إليها التقارير.